رغم مخاوف الركود الاقتصادي

أميركا والصين واليابان يقودون قاطرة نمو الإنفاق العالمي على التكنولوجيا

رغم تنامي النزعة الحمائية على مستوى الاقتصاد العالمي في الأعوام الأخيرة، إلا أن درجة التداخل العالمي في الاقتصاد، تكشف بلا منازع عن أن أي تقلبات اقتصادية في دولة ما، خاصة إذا كانت من الاقتصادات المتقدمة، ستنعكس حتما على الاقتصادات الأخرى، فبفضل التطور التكنولوجي وتنوعه بات العالم أكثر ارتباطا ببعضه بعضا، رغم جدران الحمائية التجارية، التي تشيد هنا وهناك.

وفي الواقع، فإن تفسير ظاهرتي النمو العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وتداخل آليات عمل الاقتصاد الدولي منذ النصف الثاني من القرن الـ20 حتى العشرية الثانية في القرن الـ21، قد يصعب فهمها أو تفسيرها دون النظر إلى التقدم التكنولوجي، والمعدلات المتنامية للإنفاق على الأبحاث التقنية المختلفة.

فالانتعاش الاقتصادي، والنمو المطرد في الإنتاج، وتمدد الأسواق والتجارة، وإيجاد فرص عمل جديدة، وظهور أعمال غير مسبوقة ومربحة للقطاع الخاص، وتزايد مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي التجارة الدولية، كان من الصعب تحقيقه بمعزل عن التقدم التكنولوجي، الذي كان من المستبعد أن يبلغ مبلغه من التقدم دون ضخ استثمارات مالية وبشرية كثيفة.

البروفيسور ألبرت دي. جورج الرئيس السابق لقسم الاقتصاد في جامعة أكسفورد، وأحد الاقتصاديين البريطانيين المعنيين بتأثير الأبحاث التكنولوجيا وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، يعتقد أن «الأهمية المطردة لأبحاث التكنولوجيا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، يظهر في إجمالي الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات، الذي بلغ 3.79 تريليون دولار العام الماضي، بزيادة قدرها 6 في المائة عن 2018، وسط توقعات بنمو الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات 3.7 في المائة في 2020».

ويضيف لـ«الاقتصادية»، أن ذلك «حدث رغم حالة عدم اليقين، الذي تغذيه مخاوف الركود الاقتصادي، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحروب التجارية خاصة بين الولايات المتحدة والصين، وتزايد التعريفات الجمركية نتيجة تفشي الحمائية التجارية».

ويعكس ذلك من وجهة البروفيسور ألبرت تنامي مفهوما كونيا، بأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سيرتبط دائما بالتقدم التكنولوجي، وتزايد القيمة الإجمالية للإنفاق على الأبحاث التقنية.

وتشير البيانات الدولية لمعهد اليونسكو للإحصاء إلى أن الولايات المتحدة والصين واليابان يحتلون المراتب الثلاثة الأولى من حيث الإنفاق على البحث والتطوير، إذ أنفقت الولايات المتحدة 543 مليار دولار، بينما أنفقت الصين 496 مليار دولار، فاليابان نحو 176 مليار دولار، ثم ألمانيا بنحو 127 مليار دولار، فكوريا الجنوبية بنحو 90 مليار دولار.

ويقول لـ«الاقتصادية»، ديفيد بيج الباحث الاقتصادي، إن» الاقتصاد الأمريكي لا يزال يقود القاطرة العالمية في مجال الإنفاق على البحث والتطوير، فكبريات الشركات التكنولوجية في العالم تتمركز في الولايات المتحدة، أما بالنسبة للقارة الصفراء، فإن الصين تعد المحرك الرئيس للإنفاق على أبحاث التقنية، وستواصل زيادة الإنفاق، إذ تعهدت باستثمار 2.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الأبحاث في 2020، وهذا ربما يجعلها تتفوق على الولايات المتحدة من حيث الإنفاق الكلي المقيم بالدولار».

ويعد زيادة إنفاق معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أبرز ملامح الإنفاق العالمي في مجال الأبحاث التكنولوجية خلال العقد المقبل، وفي مقدمتها بالطبع الدول الصناعية في أوروبا، إضافة إلى اليابان والولايات المتحدة، كما يلاحظ أيضا أن الاقتصادات من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها مساهمة متزايدة في الإنفاق العالمي على البحث والتطوير.

وفي هذا الإطار، ترصد الدكتورة سارة هاردنج أستاذة التنمية الاقتصادية في جامعة شيفيلد عددا من الملاحظات، وتوضح لـ«الاقتصادية»، أن «الدول الغنية تزيد من كثافة الإنفاق على البحث والتطوير بشكل أسرع من جيرانها الأقل ثراء، سواء داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو على المستوى العالمي، وجزء من تلك الظاهرة يرتبط بتحمل المؤسسات الاقتصادية الجزء الأكبر من الإنفاق على البحث والتطوير، خاصة في بلدان منظمة التعاون والتنمية، وغالبا ما يتم تمويل تلك النفقات من قبل الصناعة ذاتها، وهذا الاتجاه ولا شك سيكون إيجابيا عندما تحقق الصناعة معدلات نمو مرتفعة، لكن في حالة عدم اليقين تجاه المستقبل أو الركود الاقتصادي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع معدلات الإنفاق على البحث والتطوير، ولذلك يلاحظ أن النفقات المخصصة للبحث والتطوير في الميزانيات العامة في البلدان المتقدمة، تتزايد لتعويض تراجع الصناعات في تحمل تلك التكاليف».

وأشارت سارة إلى أن «البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينمو بشكل سريع، كما أن حصة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في ارتفاع خاصة في آسيا».

وفي الواقع، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان جوهر التغيرات الاقتصادية، التي شهدها العالم في الألفية الثانية، إذ أسهم بشكل فعال في نمو الإنتاجية والتوسع الرأسمالي وزيادة التدفقات المالية ورفع معدلات التوظيف، وإحداث تحولات نوعية في المهارات الوظيفية، بما يتطلبه ذلك من زيادة في مستويات الأجور وتحسن مستويات المعيشة.

وتوقع التقرير السنوي لميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتجاهات الفنية، ارتفاع تلك الميزانيات نتيجة عمليات إحلال للتكنولوجيا الحديثة محل الأنماط التكنولوجية القديمة والتقليدية، خاصة مع اتساع نطاق العمل بـ«إنترنت الأشياء».

ويقدر التقرير أن 44 في المائة من الشركات الدولية تخطط لزيادة الإنفاق على التكنولوجيا في العام الجاري، مقارنة بنحو 38 في المائة العام الماضي، كما يخطط ثلث الشركات الكبرى في العالم– من حيث عدد العاملين لديها– لنشر تكنولوجيا الجيل الخامس بحلول 2021».

ويقول لـ«الاقتصادية»، رود ليون المهندس في مجال الأبحاث الإلكترونية في شركة سنكلير للأبحاث، إن «هناك حاجة لترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي عفا عليها الزمن، وهذا يرفع من إنفاق الشركات على التكنولوجيا وأبحاث التقنية، كما أن هناك احتياجات أمنية متصاعدة ونموا في أعداد العاملين، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال برامج تكنولوجيا حديثة، ما يرفع من تكلفة الإنفاق على التقنيات».

ويضيف ليون أن «الدراسات الحديثة كشفت أن حدوث خرق أمني بسيط لدى شركة كبيرة الحجم يؤدي إلى زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات بنحو 25 في المائة مقارنة بنحو 4 في المائة فقط في الشركات الصغيرة».

وبصفة عامة، يلاحظ أنه بالمقارنة مع الشركات الموجودة في أوروبا، فمن المرجح أن تزيد الشركات في أمريكا الشمالية من الإنفاق من أجل ترقية البنية التحتية القديمة. وتفاعلا مع قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بخفض الضرائب على أرباح الأعمال في 2018، تعتزم 4 في المائة من الشركات الأمريكية زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في العام الجاري.

فصل جديد من الحرب التجارية

واشنطن تفرض رسوماً إضافية على منتجات أوروبية.. والقائمة النهائية في فبراير

دخلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فصلها الثاني باستعداد واشنطن فرض رسوم جمركية إضافية على المنتجات الأوروبية، ودعوتها الشركات الأمريكية، التي قد تتأثر بالرسوم الإضافية إلى تقديم حججها الخاصة في غضون عشرة أيام من الآن.

ومنذ 2004، اتهمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعضهما بعضا بتقديم مساعدات حكومية غير قانونية لمصنعي الطائرات التابعين لكل منهما، «بوينج» و«إيرباص».

ومن أجل حل هذا النزاع، أحالت الولايات المتحدة المسألة إلى هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وفي بداية (أكتوبر) الماضي، حكمت المنظمة لواشنطن بفرض تعريفات جديدة على مجموعة مختارة من المنتجات (10 في المائة على الطائرات التجارية ذات الجسم الواسع وقطع غيارها، و25 في المائة على منتجات زراعية) من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا، ودخلت هذه التدابير حيز النفاذ في 18 (أكتوبر) 2019، لتشكل بذلك الفصل الأول من النزاع.

الحالة الراهنة الآن، أن منظمة التجارة اتفقت مرة أخرى مع الولايات المتحدة في هذا النزاع، خاصة فيما يتعلق بعدد المنتجات، التي ستخضع للرسوم الجمركية ونسب الرسوم، ونشر الممثل التجاري الأمريكي للتو اقتراحا لاتخاذ تدابير استجابة لهذا الانتصار القانوني الجديد، وهذا هو الفصل الثاني من النزاع.

واقترح الممثل التجاري في الفصل الجديد إعادة النظر في قائمة المنتجات التي فرضت عليها بالفعل التعريفات الإضافية منذ (نوفمبر) بهدف تقليص عددها، لكن مع إمكانية زيادة الرسوم الإضافية إلى نسبة قد تصل إلى 100 في المائة. وحسب معلومات «الاقتصادية»، فإنه رغم التقليص، سيبقى عدد المنتجات الأوروبية كبيرا، أو في حدود 50 سلعة، ولم يستبعد مصدر مطلع في منظمة التجارة تحدث لـ«الاقتصادية»، أن يكون التعديل الأمريكي قد جاء ردا على قانون الضريبة الفرنسية على الخدمات الرقمية للشركات الأمريكية، أو ما يعرف باسم «ضريبة جافا»، الذي يشير إلى الشركات الأربع الأقوى في الاقتصاد الرقمي في العالم، وهي «جوجل»، و«أبل»، و«فيسبوك»، و«أمازون».

ويشمل قانون الضرائب الفرنسية الشركات الرقمية، التي تقوم بثلاثة أنواع من النشاط في فرنسا (الإعلان على الإنترنت، وبيع البيانات الشخصية لأغراض الإعلان، وأنشطة المنصات الإلكترونية التي تقوم بدور الوساطة المالية والمصرفية وغيرها)، وقد اعتمد مجلس النواب الفرنسي القانون في 11 (يوليو) 2019.

وحسب القائمة الأولية، التي اقترحها الممثل التجاري الأمريكي، تشمل الرسوم الجمركية الإضافية– بمعدل 100 في المائة– مجموعة واسعة من المنتجات الأوروبية، بما في ذلك المروحيات المدنية، والطائرات والمركبات الجوية المدنية، التي تزن أكثر من 15 ألف كجم، لكن لا تتجاوز 30 ألف كجم، والجبن، والأسماك والمحار، والفاكهة، والخضراوات، واللحوم المجمدة، وأواني المطبخ، والشوكولاته، ومنتجات المنسوجات، والمربى، والمعادن (الحديد والصلب والزنك والألمنيوم)، والسيراميك، والنيوبيوم (كولوميوم)، والتنجستين، والزجاج، والخيوط بمختلف أنواعها، والأوتار والحبال بمختلف أنواعها، والأسلاك المعدنية، والسجاد، وأدوات المائدة وأطقم الطاولة، والأجهزة البصرية، والساعات، والدراجات النارية، وغيرها.

ودعا الممثل التجاري الشركات الأمريكية، التي قد تتأثر بهذه الرسوم الإضافية، اعتمادا على طبيعة سلسلة التوريد لكل شركة وغيرها من عناصر سياق التجارة الدولية المعقدة، لتقديم حججها بحلول 13 من الشهر الجاري.

ويتوقع أن يتم الإعلان النهائي بشأن نوع وعدد المنتجات الأوروبية التي ستخضع للرسوم الجمركية والنسبة المئوية للرسم الجمركي لكل منتج في أواخر (فبراير) المقبل.

التوترات الجيوسياسية تثقل كاهل الاقتصاد العالمي

حذر خبراء اقتصاد بارزون في ألمانيا من أن المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط تثقل كاهل الاقتصاد العالمي وتعد عبئا إضافيا على الاقتصاد الألماني.

وبحسب «الألمانية»، أوضح رئيسا معهدي «دي آي دبليو» و«آي إف دبليو» الاقتصاديين البارزين، مارسيل فراتسشر وجابريل فيلبرماير، أن السبب الرئيس في هذا هو اعتماد الشركات الألمانية بشكل كبير على التصدير.

وقال فراتسشر: «في أوقات القلاقل الضخمة هذه، سيكون الصراع في الشرق الأوسط هو آخر شيء يمكن للاقتصاد الألماني أن يتحمله».

وأعرب فيلبرماير عن اعتقاده بأن مثل هذه الأزمات تعزز الاضطراب السياسي، وبالتالي تتحول إلى عامل جديد يثقل كاهل الاقتصاد العالمي، وأضاف: «يحسن بألمانيا في ظل المخاطر الجيوسياسية المتزايدة أن تقوي مناعتها بتعزيز قوى الديناميكية الاقتصادية».

وانكمش النشاط في قطاع الصناعات التحويلية الألماني المعتمد على التصدير مجددا في (ديسمبر)، مع تسارع معدل تراجع الإنتاج للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، لكن توقعات الإنتاج شهدت ارتفاعا طفيفا.

وانخفض مؤشر ماركت لمديري المشتريات في القطاع الصناعي، الذي يسهم بنحو خمس اقتصاد ألمانيا، إلى 43.7 نقطة في الشهر الماضي من 44.1 نقطة في تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي كان أعلى معدل له في 5 أشهر.

وجاءت القراءة النهائية أعلى قليلا من القراءة الأولية البالغة 43.4 نقطة لكنها ظلت دون مستوى الـ50 الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الـ12 على التوالي.

وتأثرت المبيعات في الخارج بأجواء تجارية غير مواتية، ما ركز أغلب القوة الدافعة للنمو الألماني في السوق المحلية وتركها بالتالي منكشفة على مخاطر أي ضعف في سوق العمل.

إلى ذلك، عاود استهلاك الكهرباء في ألمانيا الارتفاع مرة أخرى بعدما سجل تراجعا خلال فترة عطلة الأعياد.

وأوضحت البيانات الصادرة عن مركز أبحاث (أجورا) المعني بالتحول في مجال الطاقة أن استهلاك الكهرباء تراجع بصورة ملحوظة في فترة الأعياد والساعات الأولى من العام الجديد ليصل إلى 43.4 جيجاواط تم استهلاكها في الفترة بين الساعة السادسة والساعة السابعة من صباح أول أيام السنة الجديدة.

وعزا كريستوف بوديفلس، المتحدث باسم المركز السبب في ذلك إلى أن قطاع الصناعة يقلص من استهلاكه للكهرباء على نحو قوي «كما أن قلي إوزة عيد الميلاد لا يحتاج إلى كثير من الكهرباء».

وعاد الاستهلاك إلى الارتفاع مرة أخرى في العام الجديد، حيث وصل إلى 69.6 جيجاواط ظهر أمس الجمعة.

وسجل المركز أدنى استهلاك للكهرباء في ألمانيا العام الماضي في الـ21 من (أبريل) الماضي، في الساعة الرابعة صباحا بـ40.9 جيجاواط.

في المقابل، سجل المركز أكبر استهلاك للكهرباء في ألمانيا في العام الماضي في الـ23 من كانون الثاني (يناير) الماضي في الساعة الخامسة بعد الظهر بـ82.7 جيجاواط.

بكين ترفع قيود الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي

رفعت الصين أحد القيود الكبرى المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي، استجابة لطلب أمريكي قديم في ظل الحرب التجارية الشديدة الجارية بين البلدين.

وبحسب «الفرنسية»، فقد بات في إمكان المصارف الأجنبية فتح فروع في الصين وامتلاك رأسمالها كاملا دون اتخاذ شريك محلي، على ما أعلنت هيئة ضبط القطاع المصرفي في بيان أمس.

وكانت الصين تفرض حتى الآن على المصارف الأجنبية اتخاذ شريك محلي ولم تكن تسمح لها بامتلاك أكثر من 49 في المائة من الشركات التي تستثمر فيها.

ويبدو هذا الإعلان بمنزلة بادرة حسن نية من الصين للولايات المتحدة في وقت أعلنت واشنطن توقيع اتفاق تجاري أولي بين البلدين خلال (يناير).

وتدور حرب تجارية شديدة منذ (مارس) 2018 بين القوتين الاقتصاديتين الأوليين في العالم من خلال تبادل رسوم جمركية مشددة على مئات مليارات الدولارات من المبادلات التجارية السنوية.

وتعهدت بكين منذ فترة طويلة بفتح اقتصادها أكثر أمام الاستثمارات الأجنبية، لكنها كانت تماطل في الوفاء بوعدها في القطاع المالي.

وكشفت الصين في (أكتوبر) عن جدول زمني لرفع عديد من القيود، وسمح لمصرف «يو بي إس» السويسري في (ديسمبر) بامتلاك غالبية الأسهم في أنشطتها في الصين.

وفي إمكان الشركات الأجنبية المتخصصة في العقود الآجلة منذ الأول من (يناير) الاستثمار في الصين دون سقف لنسبة الأسهم التي تمتلكها.

وسيكون بوسع شركات إدارة الأموال الاستفادة من هذا الإجراء بدءا من الأول من (أبريل)، فيما تشمل العملاء في البورصة يدءا من الأول من (ديسمبر) 2020. من جهة أخرى، أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، أن قطاع الأجهزة المنزلية الصينية سجل نموا ثابتا في الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي.

وأشارت البيانات إلى أن إجمالي إيرادات شركات الأجهزة المنزلية بلغت 1.44 تريليون يوان (نحو 206.5 مليار دولار) خلال الفترة المذكورة، بارتفاع 4.3 في المائة على أساس سنوي.

أما أرباح القطاع فسجلت ارتفاعا 12.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 117 مليار يوان في الفترة بين كانون الثاني (يناير) و(نوفمبر) الماضيين.

ومن أجل زيادة تعزيز استهلاك الأجهزة المنزلية، قدمت البلاد حوافز لدعم المستهلكين في استبدال الأجهزة المنزلية القديمة والمنتجات الإلكترونية بأخرى أكثر ذكاء وصداقة للبيئة.

السعودية: نمو القطاع الخاص غير النفطي بأبطأ وتيرة منذ يوليو

نما القطاع الخاص غير النفطي في السعودية، في شهر ديسمبر بأبطأ وتيرة منذ يوليو، متأثرًا بتباطؤ الإنتاج والطلبيات الجديدة.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات السعودي بحسب IHS Markit، من 58.3 نقطة في نوفمبر، إلى 56.9 نقطة في ديسمبر، وهي أدنى قراءة في 5 أشهر، ولكنه بقي أعلى بكثير من مستوى الـ50 وهو الحد الفاصل بين النمو والانكماش.

وجاء الانخفاض نتيجة تباطؤ النشاط التجاري، والذي سجل 58 نقطة، أدنى مستوى منذ أكتوبر عام 2018.

وعزت الشركات هذا التباطؤ إلى زيادة التنافسية وصعوبة إغلاق المبيعات.

وبلغ مؤشر الطلبيات الجديدة لشهر ديسمبر 64.2 نقطة، أي بانخفاض طفيف عن 65.9 نقطة في نوفمبر الذي كان أعلى مستوى في أكثر من 4 سنوات. وفي هذا السياق، أشار مدير مركز زاد للاستشارات حسين الرقيب، في مقابلة مع «العربية»، إلى 3 محفزات للاقتصاد السعودي لاسيما القطاع غير النفطي:

1 – اتفاق التجارة الذي سيوقع في منتصف يناير بين أميركا والصين، والذي سيساهم في عودة النشاط الصناعي بشكل عام وخاصة في الصين.

2 – تراجع معدلات الفوائد، ما سيرفع معدلات الاقتراض وتوسيع الشركات لأنشطتها، وهذا ما سيعزز الحركة الاقتصادية.

3 – قطاع واعد للسياحة والترفيه في المملكة.

4 – المحتوى المحلي، في ظل إنشاء هيئة المشتريات والمحتوى المحلي، والتي ستشرع بأعمالها في 2020.

بورصة مصر.. 20 سهماً بين مكاسب «صاروخية» وخسائر «كارثية»

سجلت البورصة المصرية خسائر عنيفة خلال العام 2019، حيث تشير البيانات الرسمية التي حملها التقرير السنوي للبورصة المصرية إلى أن رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة فقد نحو 41 مليار جنيه خلال جلسات العام الماضي. وأشارت البيانات إلى تراجع عدد الشركات المقيدة إلى 244 شركة موزعة بين 215 شركة بالسوق الرئيسي، و29 شركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد شطب 12 شركة.

ووفقاً للبيانات، فإن نحو 10 أسهم بين أسهم الشركات المدرجة واجهت خسائر عنيفة وكارثية، وذلك مقابل 10 أسهم حققت مكاسب صاروخية.

على رأس قائمة الأسهم التي سجلت خسائر كارثية جاء سهم شركة السويس للأكياس، والذي تراجع بنسبة 92%، تلاه سهم الشركة الوطنية لمنتجات الذرة متراجعاً بنسبة 74%، ثم سهم شركة سوهاج الوطنية للصناعات الغذائية الذي تراجع بنسبة 71%.

وفي المركز الرابع بقائمة الأكثر خسائر جاء سهم الشركة القومية للأسمنت الذي تراجع بنسبة 60%، تلاه في المركز الخامس سهم شركة مصر الوطنية للصلب «عتاقة» متراجعاً بنسبة 60%، ثم سهم «بلتون» المالية القابضة الذي تراجع بنسبة 59%.

وحل سهم شركة أسمنت بورتلاند طرة في المركز السابع بخسائر بلغت نسبتها نحو 59%، ثم سهم شركة الحديد والصلب المصرية الذي تراجع بنسبة 57%. وثامناً جاء سهم شركة شمال إفريقيا للاستثمار العقارى بعدما تراجع بنسبة 51%. وفي المركز العاشر جاء سهم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «سايب» والذي حقق تراجعاً بنسبة 50%. على صعيد أفضل 10 أسهم أداءً فى البورصة المصرية خلال العام 2019، جاء بالمركز الأول سهم الشركة المصرية للمشروعات السياحية العالمية الذي صعد بنسبة 368%، تلاه في المركز الثاني سهم شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا الذي قفز بنسبة 302%، ثم سهم الشركة الحديثة للمواد العازلة «مودرن بيتومود» مرتفعاً بنسبة 144%.

وفي المركز الربع جاء سهم شركة «مينا» للاستثمار السياحى والعقاري الذي ارتفع بنسبة 113%، تلاه بالمركز الخامس سهم الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيمياوية مرتفعاً بنسبة 98%، ثم سهم شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية الذي قفز بنسبة 88%.